

## مؤسسات إعلامية تونسية تعلن إضرابا عاما احتجاجا على أوضاعها المتردية

وتلوي حول السياسات العمومية في مجال الإعلام.

ونص الاتفاق على تعيين رئيس مدير عام لمؤسسة الإذاعة التونسية في أقرب وقت مع احترام شروط التعيين والملائمة للخطة وابعتماد الرأي المطابق للهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري، وإنشاء الوكالة الوطنية للتصرف في الإشهار (الإعلان) العمومي بامر حكومي.

**أربع مؤسسات إعلامية ستخوض إضرابا في مارس القادم لعدم تسوية الوضعيات المهنية المتفق عليها سابقا مع الحكومة**

وعلى ضوء ذلك تم تعليق إضراب عام كان مقررا في 10 ديسمبر 2020 إلى حين نشر الاتفاقية، لكن حتى اليوم لم يتم تنفيذ هذه البنود ما دعا العاملين في المؤسسات الإعلامية إلى العودة مجددا إلى الإضراب. وبعد الإعلام من بين القطاعات التي نادرا ما تقوم باحتجاج أو تنفيذ إضرابا عاما ويحسب لها إضراب وحيد بعد الثورة ولم يكن للمطالبة بالزيادة في الرواتب أو في المنح، بل كان للتنديد بالمضايقات التي مارستها في تلك الفترة من سنة 2013 حكومة الترويكا، بينما يأتي هذا الإضراب في ظل أوضاع اجتماعية وسياسية متازمة.

والتنظير الافتراضي في مناسبات عدة لم تنجز على أرض الواقع، وفق بيان نشرته نقابة الصحفيين التونسيين. ودعت النقابة إلى ضرورة تسوية وضعيات الصحفيين العاملين بعمود هشة في المؤسسات الإعلامية العمومية، وخاصة في مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، وطالبت رئاسة الحكومة بالاستعجال في تقديم الترشيحات لخطة رئيس مدير عام لمؤسسة الإذاعة التونسية والقطع مع وضعية النيابة لضمان حسن تسيير المؤسسة.

وبعد سلسلة من المشاورات انعقدت بين النقابة ورئاسة الحكومة تم الاتفاق في ديسمبر الماضي على نشر الاتفاقية بعد ملاءمة الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية مع ما ورد بالاتفاقية من قبل لجنة تضم كافة الأطراف المتداخلة وتنتهي أعمالها في مدة لا تتجاوز الشهرين. وتضمن الاتفاق تعميم خطة ملحق إعلامي على جميع المؤسسات العمومية وتكون حصرا على خريجي معهد الصحافة وعلوم الأخبار، وتسوية وضعية 36 صحافيا ومصورا صحافيا بالمؤسسات الإعلامية العمومية.

ويضاف إليها التعهد بالتسريع في حل ملف المؤسسات الإعلامية المصادرة مع ضمان الدولة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحافيين العاملين بها ضمن عقود البيع، وإلحاق إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم بمؤسسة الإذاعة التونسية ورفض الاعتصامات اللازمة ويكون ذلك في وقت اقصاه مايو 2021، وتنظيم مؤتمر

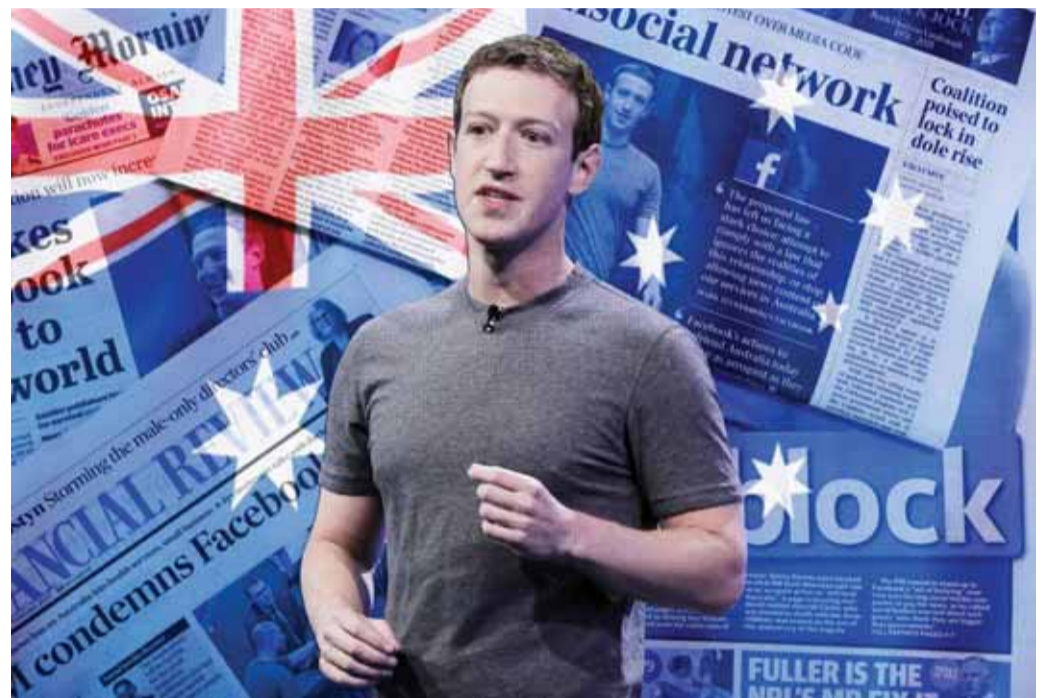
تونس - أعلنت نقابة الإعلام التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل أن أربع مؤسسات إعلامية ستخوض إضرابا عاما احتجاجا على عدم الشروع في تنقيح القانون الأساسي الخاص بها وعدم تسوية الوضعيات المهنية المتفق عليها سابقا.

واقترت النقابة يومي 10 و11 مارس القادم للمكثفين بالإعلام والاتصال بالمؤسسات العمومية والوزارات والعاملين في وكالة تونس أفريقيا للأبناء لتنقيح القانون الأساسي وتسوية الوضعيات المهنية. ومن المقرر أن يدخل موظفو الإذاعة التونسية والعاملون في مؤسسة التلفزيون التونسي في إضراب عام يومي 13 و14 مارس القادم من أجل تنقيح القانون الأساسي للمؤسستين وتسوية سنوات العمل العرضي والتصنيف المهني وتسيير المستحقات المالية وتسوية الوضعيات المهنية، وذلك وفقا لبرقية الإضراب التي وجهها الأمين العام المساعد المسؤول عن الإعلام والنشر سامي الطاهري إلى كل من رئيس الحكومة ووزير الشؤون الاجتماعية والوزيرة المكلفة بالوظيفة العمومية.

وشهدت مؤسسة التلفزيون التونسية مؤخرا حالة من الاحتقان والتوتر خصوصا داخل قسم الأخبار، مما انعكس سلبا على أداء العاملين فيه وعلى مناخ العمل عموما، وعمّق أزمة الثقة بين الصحافيين وإدارة المؤسسة لعدم وجود أي أفق تنظيمي هيكلية أو عملي مهني، واكتفاء الإدارة برمي الوعود بالإصلاح

## أستراليا تعيد أخبارها إلى فيسبوك بعد معركة خاضتها نيابة عن العالم

دول عديدة تبحث إصدار تشريع للدفع مقابل المحتوى



مارك زوكربيرغ سيواجه معارك إعلامية قادمة

التعديلات بات في إمكانها العمل على مواصلة استثمارنا في صحافة ذات مصلحة عامة وأن نعيد للأستراليين الأخبار على فيسبوك في الأيام المقبلة".

وكان وزير المالية الأسترالي سايمون برمنغهام قد أكد أن بلاده لن تغير القوانين المقترحة التي من شأنها أن تجعل غوغل وفيسبوك تدفعان لمناخ الأخبار مقابل المحتوى.

لكن مع تحديد مشروع قانون الإعلام الجديد وطرحه للمناقشة في مجلس الشيوخ، أوضح برمنغهام أنه لن تجري المزيد من التعديلات على هذا القانون، قائلا في لقاء مع راديو هيئة الإذاعة الأسترالية إن "مشروع القانون بصيغته الحالية يفي بتوجهاتنا". وأضاف أن مشروع القانون في شكله الحالي يضمن "الحقوق المالية للمحتوى الإخباري الأسترالي المحلي، ويجب أن تدفع وسائل التواصل الاجتماعي في مقابل عرضه على منصاتنا".

ووقعت غوغل التي هددت لفكرة بتعليق محركها للبحث في أستراليا الأسبوع الماضي اتفاقيات مع كبرى المنافذ الأسترالية بما في ذلك شركة "نيوز كورب" التي يملكها الملياردير روبرت مردوخ وشركة "تاين إنترتينمنت" كخطوة لرأب الصدع بينها وبين الحكومة الأسترالية، وقال برمنغهام إن فيسبوك بإمكانها أيضا التوصل إلى اتفاق مع وكالات الأنباء الأسترالية.

وبإفعل بعد ساعات على إعلان التسوية كشفت فيسبوك عن مشروع اتفاق أول مع مجموعة "سيفن ويست" الإعلامية الأسترالية النافذة.

وقالت نائبة رئيس فيسبوك المكلفة بالشركات العالمية في مجال الأخبار كاميل براون "توصلنا إلى اتفاق يسمح لنا بدعم المجموعات الصحافية التي نختارها بما فيها المجموعات الصغيرة والمحلية". ووصف المعلقون التسوية التي تم التوصل إليها بأنها "منطقية". وقال استاذ إدارة الأعمال في جامعة نيو ويلز روب نيكلون لوكالة فرانس برس "يتمكن الجميع القول إننا حصلنا على ما كنا نريده".

ويرى منتقدو مشروع القانون الأسترالي أنه يعاقب شركات مزدهرة ويعود إلى نقل أموال لحساب وسائل الإعلام التقليدية التي تواجه مازقا ماليا غير أنها تحتفظ بنفوذ سياسي. والغنى قطاع الإعلام في أستراليا الآلاف من الوظائف خلال العقد الماضي فيما كانت عائدات الإعلانات تنهب إلى شركات التكنولوجيا الكبرى.

وإن كانت غوغل وفيسبوك توصلتا على ما يبدو إلى تسوية في أستراليا، فهذا لا يعني أنهما لن تواجه مشكلات، إذ يعزز الاتحاد الأوروبي وكندا ودول أخرى فرض تنظيمات في هذا القطاع، وقد كانت فرنسا السباق في هذا المجال وأجبرت غوغل على عقد اتفاق مع شركات إعلام كبرى للدفع مقابل المحتوى.

خاضت الحكومة الأسترالية مع فيسبوك وغوغل معركة الدفع مقابل المحتوى التي يعلم جميع الأطراف فيها أنها محط أنظار العالم وأنها ستدفع دولاً أخرى إلى إقرار قوانين تجبر شركات التكنولوجيا على تعويض الخسائر التي تسببت فيها للمؤسسات الإعلامية.

كانبير - عادت الأخبار الأسترالية إلى منصة فيسبوك الثلاثاء في أعقاب تفاوضها مع الحكومة على تعديلات لقانون مقترح يفرض على شركات التكنولوجيا العملاقة دفع مقابل للمحتوى الإعلامي الذي يعرض على منصاتنا، في ظل خلافات ومحاولات

لثني أستراليا عن سن القانون بالترغيب حيناً والترهيب أحيانا أخرى. ودخلت أستراليا في مواجهة مع عملاق التكنولوجيا آخرها مع فيسبوك قبل أكثر من أسبوع بعد أن طرحت الحكومة تشريعا يتحدى هيمنة فيسبوك وغوغل المملوكة للأفابيت على سوق المحتوى الإخباري.

ويراقب العالم القضية عن كثب حيث تبحث دول أخرى مثل كندا وبريطانيا إصدار تشريع مماثل، لهذا تصارب الشركتان ضد هذا القانون رغم أنها تدركان أن أسال الفوز في هذه المعركة ضئيلة للغاية. وفي خطوة غريبة من فيسبوك التي يبدو أنها لم تتعطل من تجربة غوغل ومواجهتها الخاسرة مع الحكومة الأسترالية، حظر الموقع الأزرق الأسبوع الماضي على المستخدمين الأستراليين نشر ورؤية المحتوى الإخباري على منصته، مما أثار انتقادات الناشرين والحكومة.

وامتد الاستياء والغضب من تعنت الشركة الأميركية إلى الكثير من وسائل الإعلام والصحافيين في أنحاء مختلفة من العالم، باعتبار أن القضية تمس جميع المؤسسات الإعلامية التي خسرت غالبية إيراداتها الإعلانية لصالح فيسبوك وغوغل، وتامل أن تقف دولها بالترجيبة الأسترالية.

وأعلنت وزارة الصحة الأسترالية الاثنين وقف حملاتها الترويجية على موقع فيسبوك، فيما بدأت في البلاد حملة التطعيم ضد فيروس كورونا والتي خصصت الحكومة مبلغ 16.5 مليون يورو للترويج لها بين السكان ولواجهة مؤيدي نظرية المؤامرة المشككين باللقاح.

وأعلن وزير الصحة غريغ هانت الأحد أن وزارته ستواصل تمويل الحملة الإعلامية، ولكن ليس على فيسبوك، وقال هانت "سيتم استخدام جميع المخصصات". وأوضح أن وزارته ستستمر في نشر المعلومات على هذه الشبكة الاجتماعية لكنها لن تلجأ إليها من أجل الترويج. وبعد سلسلة من المحادثات بين وزير الخزانة جوش فرايدنبرغ والرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرغ، تم التوصل إلى اتفاق امتياز وتسوية "يسمح لكلا الطرفين بإنقاذ ماء الوجه" وفق تعبير فرايدنبرغ، ومن المتوقع أن تعود الأخبار الأسترالية إلى موقع التواصل الاجتماعي في الأيام المقبلة. وقال الوزير الأسترالي للصحافيين في كانبرا

## مواقع بديلة تنشط بفضل المقصيين من الشبكات الاجتماعية الكبرى

غولدنبرغ إنهما تلقيا إقبالا خصوصا بين المستخدمين الذين يحتاجون إلى التعبير عن إحباطهم.

وأكد أحد مستخدمي غاب يعرف باسم "أي لوف جيسوس كرايست 123" في تعليق على بيان للرئيس السابق تم تناقله على الشبكة "لم يكن هناك جائحة عام 2020. تم استخدام الإنفلونزا لتدمير الاقتصاد وسرقة الانتخابات" من دونالد ترامب.

وتطبيق لجماعات مؤات لتنظيم تحركات من خلال مجموعات خاصة تستخدم من تشفير الرسائل. أما انصار الأسلحة النارية فيلقون على منتدى "ماي ميليشيا كوم".

لكن فيما يجاهر مؤسسو غاب بتعاطفهم مع حركة كيو أونون، أكد موقع ميوي وتطبيق تلغرام أنهما لا يودان أن تقام صلة بينهما وأتباع نظريات المؤامرة. وبدل كلاهما جهودا لفرض الاعتدال على مستخدميهما، لكنهما لا يملكان الموارد الضرورية لتحقيق ذلك.

وعلق إيمرسون بروكينغ الخبير في الحركات المتطرفة والتضليل الإعلامي في المجلس الأطلسي للدراسات "هذه الحركات أشبه بالتلوث. لقد اكتسبت نفوذا وسلطة لأنها كانت تنشط بحرية على فيسبوك وتويتر ويوتوب".

وأوصى بروكينغ بتشارك الفرق والتقنيات بين الشبكات الاجتماعية المتنافسة لفرض الاعتدال.

كما دعا جون فارمر من معهد "تتوورك كونتيجن ريسيرتش إنستيتيوت" إلى تدخل الحكومة أيضا وقال "عليها أن تتعاطى مع الشبكات كما تتعاطى مع المياه والكهرباء، باعتبارها منفعة عامة خاضعة للقوانين".

لقد خسر مدياعه ولم تعد رسائله تلقى أصداء".

لكن الملايين من المتطرفين والمؤمنين بدرجات متفاوتة بنظريات المؤامرة لا يزالون صامدين ويرفضون الرضوخ، ضابطها، فباتوا يستخدمون موقع غاب بدل تويتر وميوي بدل فيسبوك وتطبيق تلغرام لتبادل الرسائل النصية وتطبيق ديسكورد للدردشة الخاص بمحتبي الأعباب.

وتتناقل مجموعات تضم عشرات الآلاف من أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب من أتباع نظريات المؤامرة وفرضية تفوق الأبيض على تطبيق تلغرام للرسائل المشفرة شائعات كاذبة عن "لقاحات لخفض عدد السكان" وشتائم توجه لرئيس جو بايدن وتهمجها على المهاجرين.

لكن إن كان الإقصاء من مواقع التواصل الاجتماعي الكبرى حد من قدرة الحركات المتطرفة على تجنيد أتباع على نطاق واسع، فإن النار لا تزال مشتعلة تحت الرماد. وقال نيك باكوفيتش الباحث في شركة "لوجيكي أي.أي" المتخصصة في التضليل الإعلامي على الإنترنت أن "أنصار ترامب الأكثر تطرفا كان لهم بالأساس حضور راسخ على المنصات البديلة".

وأضاف أن "فيسبوك وتويتر كانتا بطيئتين جدا في التحرك، وهذا ما أتاح للمؤثرين إعادة بناء جمهورهم بشكل شبه متواصل".

وبعد اقتحام المئات من أنصار ترامب مبنى الكونغرس وما واکب الهجوم من أعمال شغب في السادس من يناير في واشنطن، اتخذت شركات التواصل الاجتماعي الرئيسية تدابير بحق أعضاء مثل المجموعات التي نظفت الاقتحام مثل "اوث كيبيرز" و"ثري بيرسنترز" و"براود بويرز".

فكتفت فيسبوك عمليات التطهير ضد المجموعات المسلحة ما أدى إلى إقصاء حوالي 900 منها، فيما حظرت تويتر بشكل نهائي الرئيس السابق والغت سبعين ألف حسابا على ارتباط بحركة "كيو أونون" التي كان أتباعها يؤكدون أن ترامب سينقذ العالم من النخب الفاسدة والمتحرفشين جنسيا بالأطفال.

وحجبت شركات غوغل وأمازون موقع بارلر، ريدف فيسبوك للمحافظين، عن منصاتنا لمخالفته قوانين الرقابة على المحتويات الداعية إلى العنف ولم يعد إلى الإنترنت إلا في منتصف فبراير.

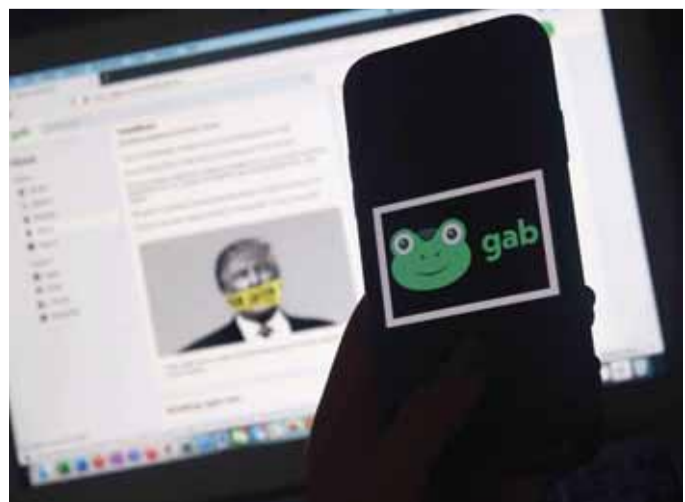
وقال رئيس جمعية "كوم سينس ميديا" جيم ستاير "هذه إستراتيجية تأتي بنتيجة. انظروا إلى ترامب بدون تويتر،

**فرض لوائح تنظم عمل شبكات التواصل البديلة يصطدم بعقبات أخلاقية وعملية في ظل نقاش حاد حول حدود حرية التعبير**

وقال اليكس غولدنبرغ من معهد الأبحاث "تتوورك كونتيجن ريسيرتش إنستيتيوت" المتخصص أيضا في التضليل الإعلامي على الإنترنت، "تجدون في صفوف كيو أونون ناشطين مسلحين وجمهوريين تقليديين وربات منزل وأستاذ اليوغا الذي تبغون دروسه... أشخاص كانوا لا يزالون على مسافة من المجموعات النازية أو أتباع نظرية تفوق البيض. لكنهم الآن بدأوا ينصهرون ضمن المجموعات ذاتها، لم يعد لديهم أي مكان آخر يقصونه".

وتصطدم ضرورة فرض لوائح تنظم عمل شبكات التواصل البديلة بعقبات أخلاقية وعملية، ويستخدم حاليا نقاش حاد في الولايات المتحدة حول حدود حرية التعبير.

وزادت شعبية شبكتي غاب وميوي الشبهيتين بفيسبوك أيضا في أعقاب أحداث السادس من يناير، وقال اليكس



أنصار ترامب يلوذون بمواقع تسمح بترويج نظريات المؤامرة